

المحاضرة رقم 09 و11: تابع (للتدقيق الخارجي القانوني)

انواع تقارير محافظ الحسابات:

يعتمد المدقق خلال مهمته على اتباع مراحل تبدأ بقبول المهمة وتنتهي بالخروج بنتائج وتقارير تخدم المصالح العليا للبنك (حماية أموال البنك). ويمكن تقسيم أنواع تقارير المدقق إلى أربعة أنواع حسب رأيه وهي:

1- الرأي النظيف: يعني إبداء الرأي النظيف غير المتحفظ اقتناع المدقق ان هناك التزام بالعناصر الثلاثة التالية:

إعداد التقارير المالية وفقا لقواعد محاسبية محددة ومقبولة؛

عدم اكتشاف أي مخالفات للقوانين أو النظم أو اللوائح الخاصة بالبنك موضوع التدقيق؛

عدم وجود أي قيود مهمة تمنع المدقق من الالتزام بقواعد وسلوك المهنة وأداء عمله بجرية وحيادية كاملة، سواء كانت هذه القيود خاصة بالمدقق، أو خاصة بالبنك موضوع التدقيق، أو خاصة بظروف معينة تواجه المدقق.

2-الرأي المتحفظ: يكون نطاق مهمة التدقيق مقيدا عندما لا يستطيع المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية لتأييد واحد أو أكثر من العناصر المفصّل عنها بالقوائم المالية، ويجب على المدقق أن يبحث ويقيم أسباب امتناع العميل عن تزويده بالأدلة اللازمة، حتى يستطيع أن يقرر ما إذا كان من الملائم له أن يبدي رأي متحفظا أو يمتنع كلية عن إبداء الرأي.

3-التقرير برأي سلبي: يبدي المدقق رأي عكسيا أو سلبيا فقط إذا اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية، بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن المركز المالي للبنك ونتائج أعمالها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها. وحتى يبدي المدقق هذا الرأي يجب أن يكون قد قام بأعمال التدقيق، وأكمل عملية التحقق ووصل إلى قناعة بان إعداد وعرض القوائم المالية لا يتفق مع المبادئ المحاسبية، ويعني ذلك تأكيد المدقق من أن القوائم المالية التي قام بتدقيقها مضللة وأن التحريف فيها كان جوهريا، وأن هناك اختلاف بين الإدارة والمدقق حول السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة على القوائم المالية.

4-**الامتناع عن إبداء الرأي:** ينبغي على المدقق الامتناع عن إبداء الرأي في التقارير المالية في حالة وجود مخالفات وتحفظات جوهرية في التدقيق ومنها عدم التزام المدقق بقواعد المهنة وسلوكياتها مثل: قد يفقد المدقق لاستقلاله.

قواعد و معايير التدقيق الخارجي: تم تقسيمها الى ثلاث مجموعات:

1-قواعد عامة: تتعلق القواعد العامة بمؤهلات المدقق ونوعية العمل الذي يقدمه وتتمثل فيما يأتي:

- يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين وذو كفاءة عالية.
- أن يكون محتفظا بشخصيته وتفكيره المستقل بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله.
- يجب أن يبذل كل جهده والعناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق وأن يكون حذر عند ممارسته للمهنة.

2 -قواعد العمل الميداني: هي عبارة عن:

- وضع خطة لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق.
- أن يقوم المدقق بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المؤسسة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.
- يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار.
- الحصول على إقرارات (رسائل تأكيد) من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر البنك لوضع أساس سليم يبني عليه المدقق رأيه الإجمالي حول الحسابات الختامية.

3 -قواعد إعداد التقرير:

- وتتمثل في تلك الأمور التي على المدقق أن يبينها في تقريره:
- أن الحسابات قد تم أعدادها على أساس مبادئ وقواعد المحاسبة المتعارف عليها وأتباعها بشكل منسجم من سنة لأخرى وأن وجد اختلاف يبينه المدقق في تقريره.
- أن الإفصاح في الحسابات والمعلومات قد تم بالشكل الصحيح والإفصاح الكافي عن أية بيانات جوهرية التي يرى المدقق ضرورة إظهارها في الحسابات الختامية أو في تقريره.
- أن يتضمن التقرير نطاق وطبيعة عملية التدقيق التي قام بها.
- أن يبين رأيه حول الحسابات الختامية ويظهر ملاحظات حول الحسابات، إذ يمكن أن يكون تقريره بتحفظات أو بدونها، وإذا أمتنع المدقق عن إبداء الرأي يجب أن يوضح سبب ذلك في تقريره.

أدلة الإثبات في التدقيق

مفهوم أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات في التدقيق هي كل ما يستطيع المدقق أن يجمعه من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها تكون الأساس في مساعدة المدقق على تكوين رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية للبنك وفي تأييد ما يتضمنه تقريره في الوقت نفسه.

أنواع أدلة الإثبات:

الوجود الفعلي أو المادي: هو من أهم أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المدقق في التأكد من صحة الرصيد الدفتری لحسابات الأصول

المستندات: تمثل قرائن وأدلة يستند إليها المدقق عند فحصه للدفاتر و السجلات الموجودة في البنك ومثل هذه المستندات المتعلقة بالقروض، الشيكات، الكمبيالات.....

المصادقات أو رسائل التأكيد: التي يحصل عليها المدقق من زبائن، دائنين آخرين كمصادقات على الحسابات والكشوفات الموجودة لهم داخل البنك.

الاقراءات المكتوبة من إدارة البنك: هناك بعض الأمور لا يستطيع المدقق الحكم عليها لهذا السبب يلجأ إلى الإدارة من أجل استشارتهم فيما يتعلق بالبنك من أمور غامضة يؤكد لها المسؤولون عن الإدارة بواسطة اقرارات مكتوبة للوصول إلى معلومات سهلة وواضحة.

وجود نظام سليم للرقابة الداخلية الذي يساعد على ضبط العاملين على التقيد بالنظام والتعليمات والخطط المرسومة من قبل الإداريين في البنك.

صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: أي صحتها من حيث الجمع والطرح والضرب والقسمة.

المحاضرة رقم 11 و 12: التطبيق العملي للتدقيق البنكي

محافظ الحسابات اثناء القيام بمهمة التدقيق يركز على عنصرين وهما الرقابة على حسابات البنك وهذا ما تم التطرق اليه في حصص الاعمال الموجهة، اما في هاتين المحاضرتين سنتطرق الى تقييم نظام الرقابة الداخلية لبعض اقسام البنك.

1-قسم القروض:

إن التعامل بالقروض يُعرض البنك لمخاطر مستمرة ومتلازمة مع عمله اليومي، منها مخاطر داخلية، وأخرى خارجية من المحيط الخارجي العام الذي تعمل فيه البنوك عموماً أو على مستوى الاقتصاد الوطني. لذا وجب على البنك وضع أنظمة رقابة فعالة للتحكم في هاته المخاطر، تتمثل في:

رقابة من المستوى الأول: والمتمثلة في المراقبة الداخلية؛

رقابة من المستوى الثاني: والمتمثلة في التدقيق الداخلي.

وتتعرض القروض لمخاطر عدة أهمها: خطر القرض، خطر الدول (السيادة)، الخطر العملياتي (الإداري).
أولاً: نظام الرقابة الداخلية للقرض:

إن نظام الرقابة الداخلية الموجهة للتحكم في هاته المخاطر ينقسم بدوره إلى نظامين هما:

نظام من أجل التحكم في خطر القرض: يعتبر التحديد القبلي للقرض أول خطوة يجب القيام بها من أجل معرفة نوع الخطر، ويرتكز هذا النظام على:

✓ تحديد الأهداف من طرف الإدارة العليا للبنك وكذا تحديد سياسة القرض المتبعة؛

✓ وضع دليل الإجراءات الحصول على القرض؛

✓ قيام البنك بتقييم المخاطر وتوزيعها من أجل الحد من الخسائر الناتجة عن عجز الزبائن عن التسديد؛

✓ محاولة إدارة البنك على تحقيق التوازن بين ثمن القرض ومختلف تكاليف الخطر الناتجة عنه؛

✓ امتلاك البنك أموال خاصة كافية لمواجهة عجز الزبائن عن التسديد من أجل امتصاص الخسائر غير متوقعة.

نظام من أجل التحكم في الخطر العملياتي: يقوم هذا النظام على إجراءات رئيسية والمتمثلة في:

الفصل بين وظائف نشاط القرض، وهي: الوظيفة التجارية، وظيفة المصادقة، وظيفة تسيير القرض، وظيفة مراجعة القرض؛

تحقيق القرض: أي وضع الأموال في حساب المقرض بعد التأكد من ملف القرض ومدى مطابقة القرض لشروط البنك؛

✓ القيام مراقبة وفحص القرض (المبالغ المرخصة، نوع القرض، معدل الفائدة، ... الخ)؛

✓ قياس الخطر العملياتي من جمع كل أحداث الخسائر المحققة مع تقييم درجة كل خسارة؛

✓ إعداد دليل للإجراءات يشمل مراحل حياة القرض؛

تسيير فعال لمحفظة خصم الكمبيوترية يحتاج القروض الممنوحة في شكل خصم إلى نظام رقابة خاص في كل مرحلة من مراحل المعالجة والمتمثلة في الترخيص، التسجيل الآلي، حفظ القيم، التسجيل المحاسبي، التحصيل؛

✓ وجود نظام محاسبي مبني على المعايير المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ إعداد نظام معلومات جيد من أجل توفير المعلومات دقيقة وفي أسرع وقت من أجل قياس وتسيير المخاطر من جهة، وقياس مردودية القرض من جهة أخرى

2- قسم عمليات الصندوق:

الرقابة الداخلية لعمليات الصندوق:

✓ قيام المدقق بعد مفاجئ لموجودات الصندوق دون إعلام القائمين عليه مع التأكد من تساوي المبلغ المعد في الصندوق مع ما هو مدون في مسودة الصندوق؛

✓ على المدقق استعمال الآلات الحسابية لتسهيل تسجيل المدفوعات والمقبوضات؛

✓ يتأكد المدقق الداخلي من وجود تأمين يغطي القيمة الموجودة في الصندوق ضد أخطار السرقة والاختلاسات؛

✓ على المدقق أن يتحقق بنفسه من أن عملية نقل الأموال من الخزينة الرئيسية إلى الخزينة الفرعية أو أحد فروع البنك تمت بحراسة مشددة ومسلحة وبوثائق قانونية؛

✓ في حالة وجود زيادة في المبلغ الموجود في الصندوق بعد مقارنته مع ما هو مدون في السجل الخاص بالصندوق فعلى المدقق أن يثبت هذه الزيادة في تقرير موقع من طرفه ومن أمين الصندوق، مع القيام بتسجيل تلك الزيادة في حساب فوق النقدية. أما في حالة وجود نقص لا بد من إتخاذ الإجراءات اللازمة.

✓ يتم فحص كل السحوبات بالعملية الصعبة وأن تكون موافقة لأسعار الصرف المطبقة، إذ يجب أن توضع لوحة تبين أسعار الصرف الحالية يتم إعدادها من طرف مسؤول القسم من أجل تفادي الوقوع في أخطاء الصرف.

✓ كما يقوم المدقق مراقبة تقدير حسابات العملة الصعبة لفترة معينة والتأكد من التسجيل الصحيح للنتائج

3-تدقيق قسم الاعتماد المستندي:

إجراءات خاصة بالقروض المستندية: يشمل نظام الرقابة على:

✓ توفير موظفون ذو كفاءة وخبرة عالية في مجال القروض والاعتمادات المستندية؛

✓ القيام بالتحليل المعمق للأخطار المترتبة عنها، ومنح القروض المستندية في الإطار العام لترخيصات القرض؛

✓ القيام بدراسة معمقة لطلب فتح قروض مستندي من أجل تفادي الوقوع في خطر الالتزام بشروط غير مقبولة.

✓ السهر على الحصول على الضمانات ومتابعتها؛

✓ في عمليات التصدير فإن الخطر يكون من جانب البنك الأجنبي لذا وجب تحليل ودراسة وتقييم وضعية البنك لمواجهة هذا الفصل؛

✓ تقييم وضعية البلد التي يوجد فيها البنك الأجنبي من أجل تقييم خطر الدولة الذي قد يعتبر عائق أمام تحويل الأموال للبنك المستفيد؛

✓ فحص مطابقة القرض؛

✓ التأكد من سمعة البنك الأجنبي؛

✓ القيام بفحص دقيق للمستندات ومقارنتها مع الشروط الابتدائية للعقد؛

✓ يتم فتح خط القرض المستندي للزبون وفقا للشروط، ويجب أن تكون هذه الشروط كتابية مع مراعاة البنك متابعتها إلى حسن رفعها من قبل الزبون؛

✓ يتم التفاوض على المستندات مقابل ولا يتم هذا إلا بترخيص من الموظف المسؤول، حيث يتمثل هذا المقابل إما في الدفع المباشر أو قبول ورقة تجارية (سند أو كمبيالة) ؛

✓ التأكد والتحقق من قبض مختلف العملات المتعلقة بالقرض (عمولة فتح خط القرض، عمولة التأكد، ... وغيرها.

إجراءات خاصة بالاعتماد المستندي : وتتمثل في:

✓ التأكد من فحص المستندات من قبل الموظف المسؤول وفق دفتر فتح الاعتماد؛

✓ في حالة قبول الزبون للمستندات، التأكد من قيام القسم بتسديد قيمة المستندات من حساب الزبون وتحويل القيمة لحساب البنك المرسل للمستندات